

تقرير

هيئة التنسيق: سنستعيد ما هو لنا

**تدور المعركة المقبلة
لهيئة التنسيق النقابية على جبهة
الضرائب، وتبدو الهيئة مقتنعة
بأن القوى السياسية المسيطرة
على الدولة راضخة لتجمع أصحاب
الرساميل الذي «يضمن في إنكار حقنا؛
إذ لا معنى إطلاقاً لتأييد سلسلة
الرواتب ما لم يقترن بالاستعداد
لإصلاح النظام الضريبي»، حسبما
قالت أمس في معرض دعوتها لأوسع
مشاركة في الإضراب والاعتصام يوم
غد الأربعاء**

فاتن الحاج

حذرت هيئة التنسيق النقابية من انفجار اجتماعي سيكون أقصى من الانفجار الأمني، إذا لم يسارع المجلس النيابي إلى إصدار قانون سلسلة الرتب والرواتب بمعزل عن الإيرادات الضريبية، وبما يعطي المعلمين والموظفين حقهم الكامل بنسبة تصحيح 121% كحد أدنى أسوة بالقضاة وأساتذة الجامعة اللبنانية. وجددت الهيئة دعوتها إلى التزام الإضراب العام والشامل، مؤكدة أهمية المشاركة الكثيفة في الاعتصام المركزي أمام المجلس النيابي مع الحفاظ على توصية أخذ تفويض الجمعيات العمومية بتنفيذ أشكال التصعيد المشروعة من إضرابات واعتصامات وتظاهرات، وصولاً إلى الإضراب العام

المفتوح ومقاطعة أعمال الامتحانات الرسمية. ووسط هذه الأجواء التصعيدية، قصدت هيئة التنسيق تسريب قيام عدد من كوادرها النقابية بوضع استقالاتهم في تصرف التيارات السياسية التي ينتتمون إليها، لرضوخها لضغوط تجمع أصحاب الرساميل. إلا أن منسق قطاع التربية والتعليم في تيار المستقبل د. نزيه خياط، نفى لـ«الأخبار» أن تكون كوادر التيار معنية بهذه الاستقالات، بل «على العكس فقد قمت شخصياً بزيارة المناطق لحث المعلمين على المشاركة الكثيفة في تحرك هيئة التنسيق النقابية». وقال إن ثمة لقاءً سيعقد المكتب والهيئة النقابية في التيار، اليوم الثلاثاء، مع النواب محمد الحجار وجمال الجراح وغازي يوسف، بهدف إبلاغهم الموقف المؤيد لإقرار السلسلة والرافض لربطها بالتمويل؛ «لأن التمويل من مسؤولية النواب والدولة».

وعشية الإضراب، عقد وزير المال علي حسن خليل اجتماعين صباحيين، الأول مع أمين سر كتل الإصلاح والتغيير ورئيس اللجنة النيابية الفرعية النائب إبراهيم كنعان، بحضور النائب علي بزي، والثاني مع وفد مصغر من هيئة التنسيق. وفي الاجتماعين، أعلن خليل أننا «ماضون في إقرار السلسلة بغض النظر عن كلفتها ومصادر الإيرادات لتمويلها». وقال إن الوزارة تحكف على دراسة الإيرادات الضريبية لتغطية العجز الإضافي، بما في ذلك العجز الناتج من السلسلة.

في لقائه مع هيئة التنسيق، أكد خليل أنه لا يرى ضرراً من فرض ضرائب

على الريح العقاري والمصارف. أما في لقائه مع كنعان، فاقترح أن يصار إلى دعوة اللجان النيابية المشتركة، الجمعة المقبل، على أن تحدد جلسة تشريعية الاثنين 7 نيسان المقبل أو الأربعاء 9 منه، لإقرار السلسلة. لكن خليل لم يذكر ما إذا كان هذا الاقتراح صادراً عن رئيس مجلس النواب نبيه بري، أو أنه مطروح

اتجاه إلى عقد جلسة للجان النيابية المشتركة الجمعة المقبل



هذه الجولة من المعركة تدور على جبهة الضرائب (مروان بو حيدر)

للنقاش قبل عرضه على بري. من جهته، لم يصدر عن كنعان ما يشير إلى موافقته على ما طرحه خليل أو معارضته، وبدأ أكثر اهتماماً بنقاش الأخطاء التي ظهرت في احتساب الأرقام؛ إذ تفيد وزارة المال بأن الكلفة الإجمالية للسلسلة هي 2850 مليار ليرة لبنانية، أي بزيادة 491 ملياراً عن الأرقام التي أوردتها اللجنة النيابية الفرعية، فيما أشار رئيس جمعية تجار بيروت نقولا الشماس في مؤتمره الصحفي إلى أن هناك خطأ في جمع الإيرادات المقترحة بقيمة 100 مليار ليرة لبنانية. على كل حال، إن سطوة تجمع أصحاب الرساميل تأكدت في ما سماه شماس «مذبحة بحق المواطن والاقتصاد»، وهو لم يتردد في القول إن «اعتراض الهيئات هو على كيفية تمويل السلسلة، أي على الصفحات الثلاث في تقرير اللجنة المصغرة المتصلة بالضرائب». واستغرب توصيف هيئة التنسيق ما

حصل بالإهانة، قائلاً: «نحن لا نهيئ هيئة التنسيق، والهيئات الاقتصادية حريصة على الأمن الاقتصادي في لبنان». وفيما أطلق شماس موقفاً باسم الهيئات الاقتصادية بقول إن «من يقف ضد السلسلة هو بلا قلب، ومن يقف مع تمويلها هو بلا عقل»، حثت الحكومة السابقة مسؤولية «وضعنا وجهاً لوجه مع هيئة التنسيق النقابية، وهذا خطأ فادح».

لم تتأخر هيئة التنسيق في الرد على مواقف جمعية التجار وشركائها في الهيئات الاقتصادية، في مؤتمرها الصحفي في نقابة المعلمين. وقال رئيس النقابة نعمه محفوظ إنه «لا يمكن فهم هذه المواقف إلا في سياق الإمعان في إنكار حقنا، إذ لا معنى إطلاقاً لتأييد السلسلة ما لم يقترن بالاستعداد لإصلاح النظام الضريبي القائم الذي يكافئ الربيع ويعاقب الإنتاج، ويكافئ صاحب الثروة ويعاقب

إلى مجلس النواب»، مستغرباً «الحملة التي استهدفت من قبل بعض ممثلي المياومين، وتناقضها وسائل الإعلام»، التي صورتها كصاحب اقتراح القانون «الذي أتى نتاج عملية تفاوضية شاركت فيها جميع الكتل النيابية»، وأن إدراج رئيس المجلس النيابي نبيه بري لاقتراح القانون بنداً أول على جدول أعمال الجلسة أتى «بعد التوافق الذي أثمر نص الاقتراح».

«القانون الذي ينفص يتألف من بندين: أولاً، تثبيتنا في ملاك مؤسسة كهرباء لبنان. والثاني، تعويضات عادلة لكل الذين لا يحق لهم أن يتقدموا للمباراة»، يؤكد مخلول، مشيراً إلى

يصر المياومون على تثبيتهم جميعاً والتعويض على من لا يثبت

«أفق مسدود لمسناه خلال 72 ساعة من الاتصالات مع المسؤولين». يشرح مخلول أن مشروع القانون الذي صوت عليه مجلس النواب العام الماضي في ظل اعتصامات المياومين بقي عالقاً في هيئة مكتب المجلس التي لم تقره بسبب الخلاف السياسي الذي ثار حوله، وخصوصاً بسبب المعارضة الشرسة لـ«التيار الوطني الحر». أتت «صرخة» «لجنة المتابعة» هذه بعدما علمت أن اقتراح القانون الذي سيناقد اليوم هو غير ذاك الذي صوت عليه المجلس قبلاً، والذي نص على إجراء مباراة محصورة لكافة العمال المياومين وجباة الإكراء، ملء الشواغر في كل مديريات المؤسسة، يتابع مخلول، غير أن مديريات التوزيع لبيروت وجبل لبنان والمناطق في المؤسسة، حيث تعمل أكثرية المياومين، صارت في عهدة شركات «مقدمي الخدمات»، بانتظار إقرار القانون وعودة العمال إلى المؤسسة، واقتراح القانون المقدم من قبل النواب الثلاثة ينص على ملء الشواغر حسب حاجة المؤسسة، وبالتالي لا يثبت كل المياومين، فضلاً عن إجراء امتحانات التثبيت من قبل مجلس الخدمة المدنية، وبالتالي «سنرسب حتماً». يؤكد مخلول مشروع القانون الأول كان ينص

على التعويض على من لا يوفق في المباراة المحصورة، ومن لا يحق لهم التقدم للمباراة لتجاوزهم سن الـ56، وللعمال المتقاعدين من القطاع العام، فيما يحصر القانون المقترح مستحقي التعويض لمن تجاوز الـ56 عاماً، مستثنياً الراسبين في المباراة ممن التحقوا للعمل لدى «مقدمي الخدمات». اقتراح النواب الثلاثة «لا يثبت ولا يعطي تعويضات» إذ، يقول مخلول، رغم أن لجنة المتابعة «لم تترك نائماً إلا ولديه نسخة عن اقتراح كنعان والتعديلات المطلوبة». لم تثبتت شركات «مقدمي الخدمات» العمال المياومين لديها «بسبب صراعات بينها وبين وزارة الطاقة ومؤسسة الكهرباء»، يقول وزير العمل سجعان قزي الذي حضر إلى مكان اعتصام المياومين أمام مبنى شركة كهرباء لبنان في كورنيش النهار، معلناً العمل «لإيجاد طريقة هادئة وسياسية لنعطي المياومين حقوقهم»، عبر اتصالات مع الأطراف المعنية كافة. يتبنى قزي «أن يدرس مجلس النواب هذه القضايا انطلاقاً من الحالة الإنسانية والاجتماعية، مع الأخذ بالاعتبار القوانين المرعية الإجراء؛ والشارع يجب ألا يكون «مسيباً»، فننزل إلى الشارع متى نريد، لكن لا بد أن يُعطي العمال حقوقهم».

فراس أبو مصلح

نقد مياومو مؤسسة كهرباء لبنان صباح أمس سلسلة اعتصامات وأعمال قطع طرقات وإغلاق العديد من مكاتب «كهرباء لبنان» في مختلف المناطق اللبنانية، وذلك رفضاً لاقتراح القانون المعجل المكر الذي قدمه النواب إبراهيم كنعان وعلي بزي وعلي عمار، والذي وصفه رئيس «لجنة المتابعة للعمال المياومين وجباة الإكراء» لبنان مخلول، بـ«المجزرة»؛ لأنه «لا يثبتنا، ويحرماننا التعويضات العادلة»، علماً بأن اقتراح القانون سيكون في صدارة جدول أعمال جلسة الهيئة العامة لمجلس النواب اليوم، وهو ينص على تثبيت من يفوز من المياومين في مباراة محصورة يجريها مجلس الخدمة المدنية، وحسب حاجة المؤسسة، فيما يرى المياومون أن فرصهم لفوز في المباراة شبه معدومة، ويطالبون بتثبيتهم جميعاً في ملاك المؤسسة.

اعتصم المياومون أمام مبنى مؤسسة كهرباء لبنان في مار مخايل، وأقفلوا أبوابها بالإطارات المشتعلة، وقطعوا أوتوستراد النهار باتجاه الدورة، وشاركهم زملاؤهم في مختلف المناطق بتحركات مشابهة، فاعتصموا أمام

مكاتب شركة الكهرباء في سير الضنية، وكذلك في دائرة بعلبك. وفي النبطية أقفل المياومون أبواب المؤسسة أمام المواطنين والموظفين، وأشعلوا الإطارات في وسط الطريق العام الذي يصل القرى المجاورة بمدينة النبطية. وفي راشيا قطعوا الطريق المؤدي إلى سرايا راشيا بالإطارات المشتعلة والعواقق، وفي صور أقفلوا مؤسسة كهرباء لبنان، وقطعوا مدخل المدينة الرئيسي. وفي صيدا نفذ المياومون إضراباً لمدة ساعة واحدة في مكاتب المؤسسة، مهددين بالإضراب المفتوح حتى تحقيق مطالبهم وتثبيتهم في ملاك المؤسسة. وشهدت مختلف النحركات دعوات إلى المشاركة الكثيفة في الإضراب المقرر اليوم أمام المجلس النيابي، واعدن بالمزيد من الخطوات التصعيدية. وحذر مخلول من أن إقرار القانون المقترح اليوم سيؤدي إلى قطع الكهرباء عن كل لبنان، كما لن يكون «بمقدور النواب الاجتماع يومي الأربعاء والخميس»، قبل أن يعلن قبيل الظهر انتهاء الاعتصام، قائلاً إن «الرسالة وصلت للمعنيين، وتلقينا العديد من الاتصالات، بانتظار الأجوبة الحقيقية غداً».

من جهته، دعا كنعان المياومين عبر حديث تلفزيوني «لإرسال تعديلاتهم

تقرير

مياومو الكهرباء في الشارع مجدداً